

التحليل الجغرافي السياسي لمحددات التنمية السياسية في العراق

أ.و. عرنان كاظم جبار^(*) أ.م.و. حميدة عبر (الحسين) محمد^(**) م. (سماء) خالد جرجيس^(***)
a_alshabani@yahoo.com dr.hameedh@yahoo.com asmaa.garges86@uomosul.edu.iq

الملخص

تعد التنمية السياسية من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر كونها تمثل طوق النجاة للمشاكل التي تعصف بالأنظمة السياسية في الدول النامية ، فقد كانت التنمية السياسية مازالت في الدول المتقدمة تمثل مفتاحا من مفاتيح تقدمها وازدهارها واستقرارها . عرفت التنمية السياسية بتعاريف عدة ومنها مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة السياسية التي تؤدي الى نقل المجتمع من نظام تقليدي غير حديث الى نظام حديث ، واحداث تغيير او تحول في قدرة وقابلية الانسان السياسية على الاخذ بزمام المبادرة بقصد تأسيس بني او هياكل جديدة وتطوير قيم عصرية تستطيع استيعاب ما يتعرض له النظام السياسي من مشكلات ، والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة من اجل تحقيق اهداف اجتماعية جديدة. وثمة علاقة واضحة ما بين التنمية السياسية والجغرافيا السياسية كونهما معنيان في دراستهما الدولة وسبل استقرارها وديمومتها ، ولما كانت الجغرافيا السياسية تهتم في دراستها بقوة الدولة فإن التنمية السياسية في حالة تحققها تعد مصدرا من مصادر القوة التي ترفد النظام السياسي فتكون قوة الجذب التي حددها هارتشون اقوى من قوى الطرد التي تعمل على تفكيك الدولة وبالعكس تماما. ان العراق

^(*) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى.

^(**) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى.

^(***) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل.

يعاني في الوقت الحاضر من تحديات كبيرة جعلت منه دولة هشة ومن ثم يمكن القول ان تبني التنمية السياسية منهجاً وتطبيقاً سوف يجنبه الكثير من المشاكل ويجعل من النظام السياسي فيه يؤدي وظائفه الداخلية والخارجية بصورة صحيحة ومتوازنة يحفظ للدولة هيبتها.

The Geographical Political Analysis of the Determinants of Political Development in Iraq

Prof.Dr. Adnan K. Jabbar Al-Shaibani Assist.Prof. Hamida Abd. Al-Dhalm

College of Education for Humanities / Al-Muthanna University/

Lecturer. Asmaa K.Jarjees

College of Education for Humanities / University of Al Mosul

Abstract:

Political development is one of the topics of great importance at the present time, as it is the lifeline for the problems that plague political systems in developing countries. Political development in developed countries has been a key to its progress, its prosperity and its stability. Political development has been defined by several definitions, including a set of variables aimed at the political culture that leads to the transfer of society from a traditional system to a modern system, changing or transforming the ability and ability of political man to take the initiative to establish new structures or structures and develop modern values To understand the problems faced by the political system, and to seek to solve them and adapt to the demands and constant changes in order to achieve new social goals. There is a clear relationship between political development and geopolitics as they are concerned with their study of the state and the means of stability and sustainability. Since geopolitics is concerned with its study of the power of the state, political development in its case is a source of strength that accompanies the political system. Forces of expulsion that are working to dismantle the state and vice versa. Iraq currently suffers from great challenges that made it a fragile state. Hence, it can be said that adopting political development is a method and an application that will avoid many problems and make the political system in it perform its internal and external functions in a correct and balanced manner that preserves the state's prestige.

المقدمة:

يرى بعض المفكرين ان التنمية السياسية تمثل ارقى ما توصل اليه النتاج البشري ، لذا اخذت تحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر، كونها تمثل احد المتطلبات اللازمة لبناء الدولة الحديثة ، و طوق النجاة الذي يجعلها تنعم بالاستقرار والرفاهية وفي الوقت نفسه يجعلها بمأمن من الازمات التي تهدد وجودها ، وهذا ما يمكن ان نلاحظه في الدول المتقدمة التي استطاعت ان تقطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية السياسية .

ولما كان العراق يعاني الكثير من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تطبيق التنمية السياسية وجعلته متخلف سياسياً لدرجة انه يوصف بالدولة المهشة فأن الامر يتطلب -الان اكثر من ذي قبل - تبني التنمية السياسية عملياً لكي ينعم شعبه بالأمان والاستقرار الذي افتقده لعقود طويلة ولتكون رافداً من روافد بناء قوة الدولة .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيس مفاده(ما التحليل الجغرافي السياسي لمحددات التنمية السياسية في العراق؟).

فرضية البحث :

تفترض الدراسة ان العراق يعاني من محددات حقيقية في نظامه السياسي، فأن التنمية السياسية اصبحت حاجة اساسية ملحة كونها تمثل مخرجاً لكل الازمات او التحديات التي يعاني منها .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف ابرزها :

- ١- التعرف على التنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية .
- ٢- الكشف عن ابرز المحددات التي اسهمت في انعدام تحقيق التنمية السياسية في العراق .
- ٣- تسليط الضوء على السبل التي يمكن ان تسهم في تحقيق التنمية السياسية في العراق .

منهج البحث :

اعتمد الباحثون في بحثهم على المنهج التحليلي ومنهج تحليل القوة الذي يعد من اهم المناهج المعتمدة في الجغرافيا السياسية للوصول الى النتائج المرجوة .

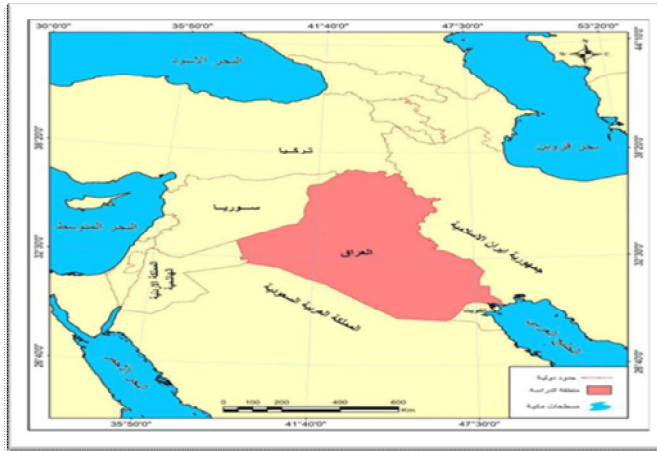
حدود البحث :

انقسمت حدود البحث على قسمين حدود مكانية تمثلت بدولة العراق خريطة (١) وحدود زمانية تمثلت بالمدة التي تلت عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨ .

خطة البحث :

لغرض تحقيق هدف البحث قسمها الباحثون على ثلاثة مطالب اساسية ، مثل المطلب الاول التأصيل النظري للتنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية ، وعالج المطلب الثاني محددات التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وركز المطلب الثالث على السبل اللازمة لتحقيق التنمية السياسية في العراق . واخيراً اختتم بالبحث بمجملته من النتائج.

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق بالنسبة لدول الجوار



المصدر: ابراهيم حلمي الغوري ، اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، ط ١ ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، (ب.ت) ، ص ٢ - ٣ .

المطلب الاول : التأصيل النظري للتنمية السياسية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

اولا: التأصيل النظري للتنمية السياسية

ان موضوع التنمية السياسية من الموضوعات الحديثة التي دخلت في المجالات كلها مما جعلها تتميز بالغموض لأسباب عدة^(١) :

١- لكثرة الخلط بينها وبين الكثير من المفاهيم ذات العلاقة، فعلى سبيل المثال التحديث السياسي، او الانفتاح السياسي، والاصلاح السياسي والانتقال السياسي.

٢- يحتوي على مفاهيم فرعية غامضة تتمثل بمفاهيم سياسية وايدلوجية واخلاقية وفلسفية غير ملحوظة او غير قابلة للقياس اذا جاز التعبير مثل العدل والمساواة ، والقدرة .

٣- الغموض في المفهوم نفسه أي مفهوم التنمية السياسية ويتضح الغموض بشكل واضح عندما نأتي الى التعاريف الموضوعة له ، اذ تتميز تارة بالعمومية واخرى بالجزئية ، والتجريدية .

عرفت التنمية السياسية بأنها مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة السياسية التي تؤدي الى نقل المجتمع من نظام تقليدي غير حديث الى نظام حديث ، واحداث تغيير او تحول في قدرة وقابلية الانسان السياسية على الاخذ بزمام المبادرة بقصد تأسيس بنى او هياكل جديدة وتطوير قيم عصرية تستطيع استيعاب ما يتعرض له النظام السياسي من مشكلات، والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة من اجل تحقيق اهداف اجتماعية جديدة^(٢).

ولعل ابرز من اهتم بالتنمية السياسية ونظر لها لوسيان باي (Lucien Pye)، اذ انه قدم عشرة تعاريف للتنمية اراد ان يقول من خلالها ان التنمية السياسية معطى شاملاً لا يمكن ان يتجاهله أي نظام سياسي يريد ان يحافظ على وجوده وديمومته، وهذه التعاريف هي^(٣):

- ١- التنمية السياسية هي التنمية القانونية .
 - ٢- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة .
 - ٣- التنمية السياسية شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية .
 - ٤- التنمية السياسية هي التحديث السياسي .
 - ٥- التنمية السياسية بناء الدولة القومية .
 - ٦- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية .
 - ٧- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية .
 - ٨- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع .
 - ٩- التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
 - ١٠- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من اجل احداث تغيير منظم واستقرار .
- لقد عرف جابريل الموند (Gabriel Almond) التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية ، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. و يقصد بعملية التمايز أو التخصص الارتباط بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة ، والعلمانية تشير إلى الرشادة والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى الموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية ، التي تعد انموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان^(٤).

وهو بذلك يتفق مع باول حول الفرق ما بين التحديث الاقتصادي والتنمية السياسية ، فمن وجهة نظرهما انهما ليسا شيئاً واحداً فقوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي لا تنتج دائماً

تنمية سياسية، فهذه الاخيرة تحدث عندما لا تستطيع البنى الثقافية السياسية القائمة ان تستوعب التغيرات الموجودة والتحديات المطروحة.

لقد ميز جاكوريب بين اتجاهين حول ما ذهب اليه هنتغتون و دمنغوز من اعتبار ان التنمية السياسية هي النتائج السياسية لعملية التحديث، يمثل الاتجاه الاول بالذين يرون في التنمية السياسية مرادفاً للتحديث السياسي، وان الاخير هو عملية حدثت في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر، في حين يمثل الاتجاه الثاني الذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي الذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي والتمثيل السياسي. ويجاول جاكوريب ان يجمع بين الاتجاهين، اذ عد ان التنمية السياسية هي تحديثاً زائداً تأسيس سياسي، واي عملية اختلال في احد عناصر هذا الاخير قد يؤدي برأيه الى العنف وانعدام الاستقرار وغيرها من المظاهر السلبية^(٥)

ولخص هنتغتون ابعاد التحديث السياسي او التنمية السياسية تحت عناوين ثلاثة هي^(٦):

١- ترشيد السلطة بمعنى ان تستبدل السلطات السياسية التقليدية المتعددة الدينية والعائلية والعرقية ، بسلطة سياسية موحدة علمانية وقومية .

٢- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية ابنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

٣- المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب الجماعات الاجتماعية في المجتمع.

وعرف عبد الحليم الزيات التنمية السياسية ، بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعياته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه منطلقاً رئيساً لفعاليات التعبئة الاجتماعية^(٧).

ومن خلال التمعن في ادبيات التنمية السياسية نجدتها ترتبط بثلاثة مفاهيم رئيسة لا يمكن ان تنفك عنها وهي^(٨):

١- التحديث

يشير من الناحية التاريخية إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ، التي انتشرت إلى دول أوروبية أخرى، وبعدها إلى دول أمريكا الجنوبية وآسيا وقد ظهرت عدة نظريات في هذا المجال منها: الاتجاه التطوري للتحديث وأبرز رواده : "أوكست كونت، مارك بارسونز، بلاك، هربت سينسر" والاتجاه البسيكولوجي ومن نظرية "ماكيلاند، و ليرنر" واتجاه نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما ، وعلى العموم فإن كل فإن كل تلك النظريات تعني أن تطور المجتمعات هو الوصول إلى غط المجتمعات الغربية.

٢- التغيير

يراد منه الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالاً يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معاً. ويكون التغيير كمياً متى ما اقتصر على التغيير في حجم ناتج العملية ويكون تغييراً نوعياً إذا تعلق التغيير في طبيعة الشيء موضوع التغيير ويكون إيجابياً متى ما ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبياً متى خفض في ذلك المستوى ويمكن للتغيير أن يكون تغييراً جذرياً يؤدي ذلك إلى تغيير كمياً ونوعياً في أن واحد يمس كل القطاعات أو أن يكون تغييراً إصلاحياً يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يضع قواعد وسياسات إحداث التغيير الكمي والكيفي.

٣- الإصلاح

يقصد به التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرها وربطها بتموحيات مستقبلية ، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها، معتمداً على المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظاً على الأصل ومجدداً ومطوراً له. وعلى ضوء ما تقدم يمكن تلخيص التنمية السياسية بخمسة مدلولات أبرزها^(٩):

١- المدلول القانوني: الذي يهتم بالبناء الدستوري للدولة، وبناء الهياكل اللازمة للديمقراطية بأشكالها كافة.

٢- المدلول الاقتصادي : يعني تحقيق النمو الاقتصادي بما يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية .

٣- المدلول الاداري : يتمثل بوجود الادارة الملتزمة باحترام مبادئ المشروع الادارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاءة و العقلانية .

٤- المدلول السياسي : وغايته تحقيق الانصهار في المنظومة المجتمعية والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية .

٥- المدلول الثقافي : ويرتبط اشد الارتباط بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية معينة هكذا يبدو من العرض السابق ان التنمية السياسية من الموضوعات التي لاقت رواجاً بين الباحثين والمفكرين رغم الافتقار الى الرؤية الموحدة ازاءها فيما بينهم ، ولكن ما يجمع بينهم او ما يمثل القاسم المشترك انها عملية تهدف الى جعل النظام السياسي في الدولة قادراً على التكيف مع كل المشاكل التي تعترض اداءه ، و بما يسهم في تحقيق وتلبية تطلعات الشعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال اعادة بناء او تحديث البنى والهياكل المؤسسية التي يتكون منها النظام السياسي في الدولة الوصول به الى اعلى مستويات مشابهة لما موجود في الدول المتقدمة، وعلى هذا الاساس يمكن القول انها مطلباً - أي التنمية السياسية - اساسياً لا يمكن ان تحيد عنه الدول التي تعاني من ازمات دائمة قد تكون سبباً في تفككها ومن ثم فشلها في اداء وظائفها .

ثانيا :العلاقة ما بين التنمية السياسية والجغرافيا السياسية

بعد الاستعراض الواضح لمفهوم التنمية السياسية نحاول ان نتعرض الى طبيعة العلاقة ما بينها وبين الجغرافيا السياسية ، اذ ان الجغرافيا السياسية معنية بشكل اساسي وجوهري بدراسة الدولة ونشأتها ومراحل تطورها وكذلك دراسة الكثير من العناصر التي تتركب منها الدولة التي تتدرج تحت موضوع الاقليم والشعب تدخل ضمن مجال علم الجغرافيا، فضلاً عن طبيعة علم الجغرافيا نفسه كعلم تركيبي، يتيح للباحث الجغرافي قدراً من المرونة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الظواهر المركبة، وعليه يمكن القول بأن الدولة هي ظاهرة

جغرافية سياسية ، وان الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الدول او كما قال البعض بأنها جغرافيا الدولة^(١٠) وهي بذلك تلتقي بموضوعة التنمية السياسية التي يكون جل تركيزها الدولة ونشأتها وتطورها .

ان دراسة الاختلافات السكانية داخل الدولة من حيث اللغة والدين والجنس والتعليم ووضع الطبقات الاجتماعية والتمايز العرقي فيما بينها والفلسفة السياسية، تعد من صلب عمل الجغرافيا السياسية ومحل اهتمامها كونها تمثل قوى الطرد المركزية التي تعد من اخطر العوامل التي تعمل على تفكيك الدولة وانقسامها وتشردمها في حالة انعدام هذه الروابط وتلاشيها وفقاً لرؤية هارتشورن^(١١)، وهنا تتشارك الجغرافيا السياسية الدور مع التنمية السياسية اذ يمكنهما ان يسهما في الحد من تأثير وتداعيات قوى الطرد وتعزيز قوى الجذب بما يسهم في بناء الدولة وقوتها .

تمثل قوة الدولة نقطة الالتقاء ما بين الجغرافيا السياسية والتنمية السياسية ، فبالنسبة للأولى لا تقتصر في دراستها للقوة على تأثيرها في سلوك الدول على المستوى الخارجي وانما التفاعل ايضاً على المستوى الداخلي من خلال ما يتمتع به افرادها من حرية ومساواة وكلما زادت تنشئة الفرد على حب الدولة وحب الآخرين والابتعاد عن ايذائهم كلما كان سكانها اقوى وكانت بالنتيجة الدولة الاقوى^(١٢) اما بالنسبة للثانية فأن التنمية السياسية تمثل وسيلة مهمة تجعل من السكان مصدراً مهماً من مصادر قوة الدولة عندما يشعر هؤلاء بالتساوي في الحقوق والوجبات هذا من جانب ومن جانب اخر عندما تسهم في خلق حالة من الولاء للدولة يجعلها بعيدة كل البعد عن التشردم والتفكك .

المطلب الثاني : محددات التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

نستعرض في هذا المطلب ابرز المحددات التي تواجه التنمية السياسية في العراق وسوف نتناولها على النحو الاتي:

اولاً: المحددات السياسية

نحاول في هذه الموضوعة ان نسلط الضوء على ابرز المحددات التي تعترض تحقيق التنمية السياسية في العراق التي يمكن ايجازها على النحو الاتي :

١- لم تكن فكرة نشأة الدولة العراقية محلية الصنع ، وإنما جيء بها من الخارج على ايدي الاحتلال البريطاني للعراق ناهيك عن بروز الوعي القومي في العراق بضرورة انشاء الدولة العراقية ، وعلى هذا الاساس جاء البريطانيون بالأمير فيصل من خارج العراق وتوج ملكاً على العراق في ٢٣/اب/١٩٢١ وبرعاية بريطانية محضة . فمن وجهة نظر الجغرافيا السياسية يمثل ذلك اساس المشاكل التي تعرضت لها الدولة في العراق لاحقاً لعدم ايمان الشعب بفكرة الدولة التي تقوم على الاهداف التي يعتنقها الشعب ويتطلعون بها لدولتهم ، التي تغذي الولاء للدولة والوطن ، فهي اساس الوحدة داخل الدولة والحبل الماسك لذلك، بمعنى اخر تمثل الحبل السري الذي يربط السكان بالدولة ويحفظ بقائها وحياتها^(١٣) .

٢- ورثت انظمة الدولة العراقية الحديثة التي تأسست في عام ١٩٢١ التنوع العرقي واللغوي والديني ولكن انظمة الحكم المتعاقبة لم تمتلك الارادة لإقامة نظام سياسي يقوم على اساس الاعتراف الكامل بحقوق القوميات والاديان والطوائف ومن ثم المساواة بينها فيما يتعلق بتوزيع السلطة والثروة الوطنية . لقد زادت حدة الاضطهاد لمختلف المذاهب والقوميات مع مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم ، وشهدت المدة من منتصف السبعينيات و حتى التسعينيات من القرن الماضي اتساع عمليات القمع والابادة . ولم تنته وحشية النظام عند ذلك ، اذ قام بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠ وهزيمته في حرب ١٩٩١ بتصفية الانتفاضة التي حدثت في الجنوب حيث قتل مئات الاف وشرد مثلهم الى دول الجوار^(١٤) .

وهكذا لم يرق التنوع الديني والعرقي في العراق الى مستوى الانصهار والاندماج في اطار الهوية الشاملة بدلاً من انتماءات ضيقة تجعل من الوحدة الوطنية ضمن الخطر المستديم ،

ولذلك يمكن القول ان هشاشة الهوية الوطنية تساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي في العراق⁽¹⁵⁾.

لقد اسست الولايات المتحدة حال احتلالها للعراق في عام ٢٠٠٣ المجلس الانتقالي للحكم و هذا المجلس الانتقالي هو اللجنة الأولى في مؤسسة الطائفية في العراق واقتسام السلطة بين القوى الطائفية المتصارعة الشيعة والأكراد والسنة... برعاية أمريكية ومباركة دولية، إذ تم تقسيمه على أساس طائفي فشكّل عدد الشيعة ١٤ عضواً بنسبة (٥٦%) وعدد السنة ٥ أعضاء بنسبة (٢٠%) وعدد الأكراد ٥ أعضاء بنسبة (٢٠%) اما الاقليات الاخرى الكلدان والتركمان والاشوريين فقد كان ما يمثلهم عضواً واحداً فقط وبنسبة (٤%).

٣- وصل الصراع حول الهوية الى درجة خطرة بفعل الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، اذ ادى الى زوال الكابح المركزي للنزاعات والهويات العراقية المتنوعة بعد ان كان المجتمع بكامله يزرع تحت سلطة استبدادية الغت كل الهويات والانتماءات القومية لحساب الولاء لها ، فبدأ اغلب افراد المجتمع يستعيدون هويتهم الاصلية واصبح لكل مجموعة انتماءات مذهبية ينتمون اليها ويستمدون الاحساس بالانتماء اليها ، وهي سمة لازمت تقريباً اغلب الطوائف والجماعات مما اسهم بالتزوع نحو الهويات الضيقة المحدودة مع استعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة⁽¹⁶⁾.

٤- ان العملية السياسية وبناء السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ركزت على اساس مبدأ المحاصصة القومية، والاثنية، والطائفية. واستمرت لتشكيل الحكومات العراقية بين الاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٨، التي يتجلى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسة الثلاث (رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان) بين القوى السياسية العراقية بعد انتخابات اعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨، بوصفها ممثلة للمكونات المجتمعية الطائفية العراقية، فقد اتسع هذا التطبيق ليشمل المناصب الادارية والعسكرية والامنية وصولاً الى منصب مدير عام، وان لم يصل دون ذلك ايضاً، وهذا ما اخذ يطلق ساسة العراق عليه (مبدأ التوافق، او الديمقراطية التوافقية)، وهذا المبدأ من الناحية النظرية يبدو مستساغاً ومقبولاً،

ولكن الواقع اثبت ان المحاصصة حالة مرضية . منتجة لمشكلات كبيرة على جميع الاصعدة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي تسبب إعاقات جسيمة لعملية بناء الدولة في العراق، واضعفت مؤسساتها الهيكلية برمتها⁽¹⁷⁾.

٥- تعد مسألة الطائفية السياسية من المسائل التي بدأت بالاستفحال بعد عام ٢٠٠٣ ، لتكون مرضاً ينخر في جسد الدولة في العراق وعائقاً امام بنائها. ولسنا بصدد التنظير للطائفية بقدر ما نريد تبيان مفهومها ، اذ تعرف بأنها التعصب لجماعة عضوية تتطلع الى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية افضل في الدولة من خلال تحالفات تتبنى طابعاً سياسياً او حزبياً يتخذ من الانتماء الطائفي معياراً للمفاضلة والاهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف عن النظر عن الكفاءة والاستقامة⁽¹⁸⁾.

حري بنا القول ان الطائفية لم يكن لها وجود ما بين مكونات المجتمع العراقي ، غير ان الاحتلال الامريكي للعراق وتدخله المباشر في العملية السياسية ، يسانده في ذلك الدول الاقليمية التي تحاول ان تجعل من العراق ساحة لتصفية حساباتها . لقد ترتب على بروز الطائفية مخاطر كثيرة نشير الى البعض منها⁽¹⁹⁾:

أ- التخندق الطائفي والاحتراب المذهبي وهو في الواقع انعكاساً واضحاً للإشكالات السياسية والتبني الواضح للطائفية السياسية كأيديولوجية .

ب- تفتيت الوحدة الوطنية ومرد ذلك يعود الى غياب الهوية الوطنية الجامعة .

ت- عدم الاستقرار الامني اذ تحول المجتمع الى تجمعات طائفية متناحرة ومتصارعة مما انعكس على مجالات التنمية كلها.

ث- بروز الهويات الفرعية نتيجة لغياب الهوية الجامعة كما اسلفنا ، وهي احدى نتائج الاستبداد السياسي التي تفرز ايضاً التمييز بمختلف اشكاله الامر الذي جعل من الهوية الوطنية الجامعة بلا قيمة .

٦- تحدي المسألة السياسية المرتبطة بالانتخابات، إذ فرض سوء الأداء والإنجاز للسلطة التشريعية، من حيث إختيار مفوضية الانتخابات وقانون الانتخابات، والشكوك التي دارت

حول نزاهة العملية الانتخابية إلى حالة من الجزع والتملل من قبل المواطن العراقي مما شكل تحدياً أحاط بمستوى المشاركة الانتخابية للمواطن بشكل متدنٍ، فقد أصبحت عملية البحث عن الأصلح والأفضل مدار اهتمام صعب ومعقد بالنسبة للناخبين في ظل التكالب على السلطة وشيوع المال السياسي وعدم الاكتراث بموموم المواطنين، وأشر ضعف المشاركة الانتخابية تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب والقوى السياسية وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقف وممارسة.

٧- استفحال ظاهرة التكالب على السلطة وتزايد ظاهرة تأسيس الأحزاب والتحالفات المؤقتة والموسمية التي تظهر وقت الانتخابات وتختفي بعدها، وهو واقع أدى بالمواطن العراقي في هذه الانتخابات بالذات إلى أن يقع في الحيرة والضياع ناهيك عن تلك الأحزاب المؤقتة وحتى الدائمة كانت برامجها وشعاراتها مكررة ومستنسخة مما أفقدتها مقومات الثقة والمصداقية و الاقتدار والتحفيز والاستقطاب ما عزز فرص المقاطعة

٨- عدم استقطاب المرجعيات السياسية للنخب الوطنية الكفوءة والمستقلة التي يراهن عليها للوصول إلى مواقع السلطة، مما أوصل رسائل سلبية للناخبين بعدم الجدوى من المشاركة لانعدام التغيير وإعادة إنتاج ذات الوجوه التي عليها علامات استفهام ومؤشرات فساد وضعف أداء. إذ لم تعطى فرصة للكفاءات والتكنوقراط دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحقل السياسي مما جعلها في خانة التحييد أو التسييس⁽²⁰⁾.

٩- ثمة مجموعة من الاسباب حالت دون التطبيق الحقيقي للدستور العراقي الذي يعد من ابرز حالات التحديث السياسي في العراق هي⁽²¹⁾:

أ- اتساع الهوة ما بين النص الدستوري والتطبيق العملي له.

ب- لم يكن الدستور العراقي نتيجة طبيعية لتطور الاوضاع السياسية في العراق بقدر ما كان نتيجة للاحتلال الامريكي وما تحتاجه المصالح الامريكية في العراق

والمنطقة ومن ثم أصبح فاقداً للقدرة على تحقيق السلم القيمي وعدم قدرته على ضبط مديات العمل السياسي .

ت- كان الدستور العراقي معبراً عن ارادة وقوى الاحزاب السياسية ، وكانت اللجنة المشكلة لصياغته يغلب عليها التمثيل الطائفي والعنصري فضلاً عن انها لم تكن متوازنة وغير متكافئة وبعض اعضائها تنقصهم الخبرة والكفاءة ، ومن ثم فإنها لم تكن لجنة مختصة بامتياز ، لذلك جاءت صياغة بعض النصوص الدستورية تعبيراً لمطالب سياسية .

ث- ان اغلب طبقات المجتمعات في العراق نشأت وتثقفت في بيئة غير سياسية واجتماعية غير منضبطة بالقانون والدستور فسادت الحياة السياسية القائمة على الاستبداد .

ج- كان للنسق القبائلي (العشائري) دوراً مباشراً في اعاقة تطبيق الدستور في العراق ، وبفعل ذلك وفي ظل الحكومات الضعيفة تتعزز في حكمها على دعم العشائر له لم يتحقق حكم دستوري في الدولة .

ح- تعد المحاصصة السياسية الطائفية من ابرز محددات العمل بالدستور في العراق ، وفي ظل الظروف المعقدة التي يعيشها العراق اجتهد الساسة فأوجدوا نظاماً ودستوراً يتناسب مع مصالحهم .

١٠- ان من ابرز ما يعيق تحقيق التنمية السياسية هي ترسبات الاستبداد السياسي التي تمثلت بزرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة التي تسعى في حينها الى بناء مواطن حر يمتلك الارادة في سلوكه وتصرفاته ، وانما تسعى الى عكس ذلك تماماً ، اذ عمد النظام السياسي السابق الى بناء مواطن خانع يخاف من السلطة السياسية القائمة ، فتغيبت تبعاً لذلك الثقافة الجمعية وانزوائها تحت تأثير الحزب الواحد وشعاراته السياسية ومن ثم أصبح النظام السياسي غير قادر على بلورة حد ادنى من الارادة الجمعية والتعبير عن

المصالح المتعددة والمتباينة في الوقت نفسه. لقد ترتب على هذا الارث من عدم الاستقرار بأنه أصبح اشبه بالسلوكيات المتجذرة في الوعي الجمعي العراقي (22).

١١- لم يكن للتعددية الحزبية أي حضور في المشهد العراقي ابان فترة حكم حزب البعث الذي احتكر السلطة وهيمن على مقاليد الامور ، وبمجرد ان سقط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ ، بدأت تظهر الاحزاب السياسية وبتوجهات عديدة ، ويزداد عددها مع اقتراب كل عملية انتخابية حتى تجاوز العدد (٣٠٠) حزباً ، ولعل ابرز ما يؤخذ على هذه الاحزاب انها احزاب شعارات بمعنى لم نجد ايّ منها يمتلك برامجاً اقتصادية او اجتماعية وسياسية يمكن ان تسهم في بناء الدولة وتأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق ، فضلاً عن ان الكثير منها ما يزال يعمل بروح المعارضة ويتلقى الدعم من اطراف اقليمية ودولية .

ما من شك ان هذه التعددية القت بظلالها على طبيعة الواقع العراقي فبدلاً من ان تكون عاملاً مهماً عوامل الاستقرار ، اضحت عاملاً من عوامل الوهن في النظام السياسي الوليد لأنها قائمة على الولاءات الضيقة ، والتعبئة الطائفية ، و في النهاية انها ادخلت الدولة في دوامة من العنف لتبتعد عن روح الديمقراطية والسعي لاحتكار السلطة.

١٢- يواجه النظام السياسي في العراق وخصوصاً بعد الاحتلال ازمات عدة في مجال التنمية السياسية، وهذه الازمات تقسم على خمسة ازمات متشابكة ومتداخلة فيما بينها بحث كل ازمة تؤدي الى اخرى. وبحسب ما يقدمه الاساتذة الامريكان لوشيان باي، وماريون فينير، وجوزيف لابلامبورا ، فإن هذه الازمات هي:

أ- ازمة الهوية : تبرز هذه الازمة عندما تواجه الدولة الصعوبات في دمج المواطنين في اطار مجتمعهم متجاوزين فيه الانتماءات اخلية الضيقة وهذه الازمة هي التاي تضعف انتماء المواطن الى الوطن وتجعله يتجه نحو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

ب- ازمة الشرعية : تتمثل هذه الازمة بعدم رضا المواطنين عن النظام السياسي والنظر اليه على انه غير شرعي ولا يمثلهم وان ما يدفعهم الى ذلك قناعتهم بعدم تحمل الحكومة لمسئوليتها ازاءهم وعدم احترامها للدستور ، ومن ثم يكون ذلك مدعاة الى بروز ظاهرة غياب التداول السلمي للسلطة واسكات المعارضة وتزوير نتائج الانتخابات .

ت- ازمة المشاركة : وتتحول المشاركة الى ازمة عندما يبعد النظام السياسي المواطنين عن دورهم في الحياة العامة للدولة ، وان ممارستهم الشكلية للمشاركة لا تعني بأنهم سوف يكون لهم مساهمة جدية في الحياة السياسية مادام هناك تركيز لمصلحة السلطة التنفيذية وهميش دور السلطة التشريعية من قبل الاغلبية البرلمانية وعدم الاهتمام برأي الاقلية ، مما يخلق ازمة جديدة يسميها المفكر الالماني كارل شمادت "ازمة البرلمان". وعندها سيكون المواطن في حالة اغتراب سياسي.

ث- ازمة التغلغل : وتتمثل هذه الازمة في عدم قدرة الدولة في التغلغل والنفوذ الى جميع مناطق الدولة وفرض سيطرتها مما يؤدي بالتالي الى صعوبة التواصل مع المواطنين وعدم استفادتهم من المشاريع التي تقدمها الدولة . وهذه الازمة تعد الاخطر بين الازمات لأنها تمثل عجز النظام السياسي عن الوجود في مناطق الدولة كافة ومن ثم عن الاحتكاك بالمواطنين عن حياتهم اليومية ، وان وراء تلك الازمة اسباباً جغرافية تتعلق بتضاريس الدولة والحدود الطبيعية واسباباً اثنية تتعلق بوجود اثنيات تعرقل النفاذ للدولة .

ج- ازمة التوزيع : تتمثل بعدم قابلية النظام السياسي على التوزيع العادل الموارد الطبيعية وللثروات والخدمات والامتيازات المادية وغير المادية . وتؤدي المسائل الطبقية (الصراع الطبقي) والاقتصادية (الحرمان الاقتصادي) والسياسية (الفساد واستغلال السلطة وفقدان الشفافية) دوراً مهماً في خلق الازمة المتعلقة بالتوزيع⁽²³⁾.

ثانياً : المحددات الاقتصادية

ما من شك ان هناك علاقة ارتباط وثيقة ما بين التنمية السياسية والعوامل الاقتصادية و حدوث التغيرات والتحولات باتجاه التحول الديمقراطي ، و هذه العلاقة اقترنت بجميع الثورات العربية التي تعرضت لها الانظمة العربية لتفعيل الاسس الديمقراطية في الحكم وهو ما جعل هنتغتون ، يؤكد على اثر العوامل الاقتصادية في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاثة طرق هي :

١- كان للطفرة التي شهدتها اسعار النفط في بعض الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول العربية والقيود الاشتراكية التي تتبعها دوراً في انتكاسات اقتصادية اضعفت الانظمة الشمولية .

٢- حققت بعض الدول مستويات عالية من النمو الاقتصادي في اوائل السبعينيات من القرن الماضي مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية .

٣- تسبب النمو الشديد السرعة في زعزعة الانظمة الشمولية في عدد من الدول مما اجبرها اما الى التحول الليبرالي واما القمع الشديد⁽²⁴⁾.

وعند الرجوع الى التاريخ الاقتصادي للعراق يظهر تأرجح شكل الدولة بين النظام الاشتراكي او اقتصاد الدولة والنظام الرأسمالي ، وبينهما مدى واسع القى بظلاله على السلوك الاقتصادي لكل زمن يسود فيه، اذ تشير الوقائع ان العراق لم يعيش يوماً دولة المؤسسات العصرية، فالملكية والجمهوريات التي تلتها، كيانات من دون مؤسسات حقيقية، والدولة في شكلها الحالي ما تزال تستسقي من موروث الدولة بأشكالها المذكورة مقدمات في بنية وهيكلية الدولة الحالية، في تلك الحقب كان الاقتصاد ميسياً وخاضعاً في تحولاته الى التحولات التي تجري في الشكل السياسي، وفي طبيعة الحكومة والدولة بصفة خاصة ، وهذا ما شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي⁽²⁵⁾.

وتتمثل هذه المحددات بالآتي:

١- لا يزال منهج الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ منهجاً أكثر قرباً الى سياسة اقتصاد السوق من خلال الدعوة الى تحرير الاقتصاد والانفتاح على المؤسسات الاقتصادية العالمية وتطبيق برامج صندوق النقد الدولي ، وقد ادى ذلك الى التأثير في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في ظل غياب التنظيم وعدم جاهزية المؤسسات الحكومية لبلورة وتطبيق سياسات اقتصادية تؤمن التحول نحو اقتصاد السوق الذي يستجيب لحاجات المجتمع وينسجم مع حجم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة التي تتطلب تفعيل دور الدولة لادارة الاقتصاد وتنظيم العلاقة بين مهمات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ومهمات القطاع الخاص ، وتأطير منهج التعاون والشاركة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والاقتصاد العالمي⁽²⁶⁾.

٢- تفتقر السياسة الاقتصادية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ الى الوضوح في الاهداف ، اذ كانت معظم القرارات المتخذة خلال السنوات الماضية ماهي الا ردود فعل للظروف الامنية التي يمر بها البلد ، ولم تتمكن الدولة بالرغم من قيامها بسن بعض التشريعات من تشجيع القطاع الخاص والمحلي والاجنبي من تحقيق دور فاعل لهم بالمشاركة بالاستثمارات التي يحتاجها العراق في معظم الانشطة لاسيما البنى التحتية ، كما ان الدولة لم تتمكن من دعم قطاعها العام فتراجعت المشروعات عن قدراتها الانتاجية التي كانت عليها قبل عام ٢٠٠٣.

٣- تدخل الدولة في الاقتصاد ومن ثم احتكار تمويل إنشاء وتمويل المشروعات الاقتصادية بمجملها مما الى تزايد مركزية الدولة وسيطرة الأسر الحاكمة على المؤسسات الاقتصادية وإعطاء أهمية استثنائية لأجهزة الرقابة والقمع السياسي ، وبذلك تحولت الى دولة تسلطية شمولية تخترق النظام الاقتصادي الوطني وتلحقه بالدولة من خلال توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة من قبل الدولة على الحياة الاقتصادية والاستيلاء في الاخير على الفائض الاجتماعي وكذلك فائض القيمة ومن ثم شيوع مفهوم رأسمالية الدولة.

ان الهيمنة المركبة للدولة الربعية الشمولية استقطبت من خلالها الاعداد الكبيرة من موظفي الدولة وتزايدت اعداد المنخرطين في المؤسسة العسكرية ، وفككت جميع اشكال التلاحم والتنافس وهو ما نتج عنه نوع من القطيعة بين الدولة والمجتمع ومن ثم تراجع في هبة الدولة⁽²⁷⁾.

٤- تعتمد الدولة في تطبيق سياستها الاقتصادية على الموازنات السنوية ، التي تتضمن فقرات التمويل الحكومي والعام فضلاً عن برامج الاستثمارات العامة وتهدف هذه الموازنات الى تقليل الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص ، الا ان ما يؤخذ على هذه ان الانفاق العام (التشغيلي) قد شكل اكثر من ٨٠ ٪ من الميزانية الى ان اربعة اخماس الميزانية السنوية تشمل الاجور والرواتب والحماية الاجتماعية ، في حين ان المنهاج الاستثماري لا يمثل سوى خمس تلك الموازنات ، ويذهب معظمه لإصلاح وتأهيل مؤسسات الطاقة الكهربائية والنفط⁽²⁸⁾.

٥- لقد ترتب على الاعتماد الكلي على النفط تدعيم البيروقراطية وتغليب المنهج السياسي ذو الطابع الامني على حساب المنهج الإداري ذي الطابع الفني ، وهذا ما عمدت اليه الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد تمثل ذلك بإضافة أعداد كبيرة من الوزارات الجديدة عدا الهيئات المتخصصة كالسياحة والرياضة والشباب وغيرها ، فضلاً عن التوسع الافقي في الوزارات القائمة . وهذا الامر ترتب عليه استنزاف موارد مالية كبيرة لتغطية نفقات ما تحتاجه هذه الوزارات والهيئات من رواتب وابنية وسيارات مما جعل ميزانية الدولة تفقد الكثير من الأموال التي كان بالإمكان توظيفها في إعادة أعمار ما دمرته الحرب .

٦- تمثل مشكلة البطالة واحدة من اهم المحددات التي تقف في وجه التنمية السياسية في العراق، وان هناك اسباباً تقف وراءها منها في الارتفاع الكبير في حجم السكان ، وعدم وجود توافق ما بين مخرجات التعليم في العراق وما يتطلبه نظام السوق ، فضلاً عن انعدام الدعم الحكومي للقطاع الخاص الذي يكاد يكون مختفياً في العملية الاقتصادية، والفساد

المالي والاداري المتفشي في جميع مؤسسات الدولة . تفاقمت مشكلة البطالة وتعاظمت في ظل الاقتصاد الريعي، ويمكن عدها السبب المباشر للكثير من المشاكل التي يأن منها المجتمع، وتزداد خطورتها عندما تكثر في الفئة الشابة والمتعلمة ، وهذا ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي، إذ أشار تقرير التنمية البشرية للعراق لعام ٢٠١٤ الى تناسب معدلات البطالة طردياً اذ تتزايد في فئات الحاصلين على التعليم الجامعي ، فقد شكل العاطلين على العمل من حملة الشهادة الابتدائية (١٥.٤%) من مجموع العاطلين عن العمل ، في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون الشهادة الجامعية فأعلى (٣١.٦%) وهذه النسبة تتباين ما بين الذكور والإناث ، اذ ترتفع للإناث مقارنة بالذكور وبواقع (٣٣.٣ ، ١٥.٥ %) لكل منهما على الترتيب وهما يعدان مرتفعان قياساً بالمعدل العام للبطالة البالغ (٢٠.٧%) للإناث و(١١.١%) للذكور ،ناهيك عن ارتفاع نسب البطالة في الحضر مقارنة في الريف⁽²⁹⁾ .

ثالثاً: المحددات الاجتماعية

يواجه العراق جملة من الازمات الاجتماعية التي ادت الى ضعف الروابط ما بين المكونات الاجتماعية من جهة وما بين هذه المكونات والانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق ويمكن ايجازها على النحو الاتي :

١- لم تشغل الهوية الوطنية مركزاً لاستقطاب المشاعر القومية في العراق في مطلع القرن العشرين ، اذ لم يكن دولة موحدة، ولم يكن شعباً موحداً، ومجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة ، ولم تكن منظومة القيم والافكار واحدة ، ففي الوقت الذي خضع فيه الحضر الى الشريعة الاسلامية، كان الريفيون يخضعون عموماً الى القيم والاعراف والعصبيات القبلية المصبوغة بصبغة دينية، في حين خضعت فئة الافندية الى الثقافة التركية⁽³⁰⁾ .

٢- بناءً على اعلاه كان للناساق الدينية والعشائرية الاثر البالغ في صعوبة تحقيق الاندماج الوطني هي وجود انساق متنوعة ذات طبيعة دينية وقومية وعشائرية كونت في

النتيجة مجتمعا يتسم بالتعدد السلبي ويقابل ويضاد المجتمع السياسي - المدني وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه اضعاف الجوانب السلبية للتعددية الاجتماعية وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في بناء دولة وتأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني . ان طبيعة هذه الانساق في العراق كانت سببا في وجود الانقسامات الاجتماعية واذا كان هذا الرأي قد طرح في بعد سقوط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ ، فأنا لو رجعنا الى تأسيس الدولة العراقية لوجدنا هذا الامر موجودا وحاضرا بقوة . ولعل من اشار اليها في ذلك الوقت هو الملك فيصل عندما عبر عن وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقي بقوله (اقول وقلبي مملوء اسي انه من المعتاد لا يوجد شعب عراقي بعد بل تكتلات بشرية خالية من فكرة الوطنية ومشبعة بتقاليد واباطيل لا تجمع بينهم جامعة)⁽³¹⁾ .

٣- ثمة اضطهاد سياسي مبني على تراكمات الماضي لطوائف ومذاهب دينية بعينها تمثل شريحة كبيرة من المجتمع العراقي ابتداء هذا الاضطهاد منذ تأسيس الدولة في العراق وتزايد ابان الحكم الجمهوري وتعزز بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ لتشكل فيما بعد احد اهم ديناميكيات النزاع السياسي بين القوى التي تسعى للحفاظ على الامتيازات سواء من السلطة او النفوذ الامر الذي ادى الى زيادة الهوة ما بين المكونات الاجتماعية⁽³²⁾ .

٤- الفشل المتراكم الذي اتبعته الانظمة السياسية في العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ في ايجاد البرامج والاساليب والوسائل الحكومية والاجتماعية المدنية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات الاجتماعية بما يهدد الاندماج المجتمعي، وهو ما يتسبب في ضعف شرعية نظام الحكم وحتى الدولة احيانا، ما يؤدي الى تهديد استقرار النظام والدولة واستمرارهما⁽³³⁾ .

٥- برزت ما بعد عام ٢٠٠٣ تجليات مختلفة قد تلونت بألوان مختلفة مثلتها الانتماءات الطائفية المستندة على قبول او رفض ما هو (شيعي او سني او كوردي او تركماني او مسيحي او غيرها)، فهذه الانتماءات العرقية او الطائفية او المذهبية تبلورت واعادت انتاج نفسها من جديد بأطر مختلفة، وقد تكون هذه الحالة طبيعية افرزتها المرحلة السابقة بحكم شعور هذه الطائفة او تلك بالغبن والدونية في مستوى المواطنة والتمهيش لمدة طويلة ،

ما أدى الى تضخم الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ونهج السلطة على حساب نهج الدولة، وان شرعت انقسام السلطات بدل تقاسمها جراء اخصاصة الطائفية والعرقية، التي افرزت تضارب روى وإرادات ومشاريع، كان يمكن ان تكون متكاملة لأنها متوافقة على هدف واحد، هو إعادة رسم المشهد العراقي مثلاً بالاجتماع والدولة، الا ان هدف تلك المشاريع تشتت وتضاربت وبلغت حد الصراع الدموي بفعل اختلاف اجندة الفرقاء السياسيين وابتلاعهم للسلطة والدولة، وبذلك تعطلت آلية إعادة انتاج المجتمع والدولة، من بنى اقتصادية وخدمات وامن ومنظومة سياسية، بفعل تغليب التوازن، ومحاولة الوصول الى توافق بين القوى السياسية المنتجة للقرار على مستوى الدولة من دون النظر الى نتائج هذا التوافق وتأثيره على اعاقا التقدم، وما يمكن ان ينتجه هذا التوافق والتوازن من صبغ التنوع الاجتماعي الطبيعي بصبغة غير مقبولة تقوده الى انشقاقات طائفية وعرقية كبرى⁽³⁴⁾.

٦- برز دور القبيلة بشكل واضح في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولاسيما بعد أن ضعفت الدولة في العراق، وتعد العلاقة بين القبيلة ودولة علاقة طرديا كلما ضعفت الدولة وتلكأت في أداء وظائفها برز دور القبيلة التي يلجأ إليها المواطنون لحمايتهم والحفاظ على حقوقهم، وبالرغم من التوظيف السياسي من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة والاستفادة منها الا أنها لم تصل إلى التوجه نحو مأسسة القبيلة كما حصل في العراق مؤخرا، وبالرغم من أن القبيلة هي إحدى بنى المجتمع العراقي وقد يبدو مسألة انماها غير واقعية فإنه من الأفضل احتوائها والنهوض بها كما نص الدستور العراقي لا تقوية سلطتها لتكون رديفة لسلطة الدولة أو ندا لها وتؤدي وظائفها⁽³⁵⁾.

المطلب الثالث: سبل تعزيز التنمية السياسية في العراق

تبين من خلال ما تم عرضه ان التنمية السياسية ما هي الا وسيلة الغاية منها الارتقاء بوضع الدولة وجعلها اكثر قدرة ومرونة في تحقيق ما يصبو اليه السكان من حرية وازدهار ورفاهية ومشاركة سياسية وان لا يشعر احد فيها بالتهميش والاقصاء، وان الدولة اذا ما

حققت ذلك سوف تكون بمأمن من المشاكل الداخلية وسوف يزيد ذلك من تماسكها الداخلي و بالنتيجة سوف ينعكس على ادائها الخارجي . وحتى تكون التنمية السياسية رافداً من روافد قوة الدولة في العراق ، فإن الامر يتطلب القيام بمجموعة :

اولاً: استقلالية القضاء

يراد هنا بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة وهي حسب وظائفها تقسم على ثلاثة سلطات (تشريعية ، و تنفيذية، وقضائية) ، ويكون الفصل بين السلطات الثلاث كضمانة من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة اختصاصاتها المحدودة. بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصلاً مرناً، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع ، فضلاً عن عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاثة، التشريعية – التنفيذية أو القضائية، فمثلاً لو اجتمعت السلطة التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعدل القانون لمراعاة أغراض شخصية وبذلك يفقد التشريع الغرض الأساسي له وهو وضع قواعد عامة مجردة لتطبق على كل الحالات .

ثانياً: توسيع فرص المشاركة السياسية

ما يراد من المشاركة السياسية هي أن تكون هناك قدرة على المشاركة والتأثير في اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي وهو حق من حقوق أي مواطن في الدولة ، وهي تعني عند صموئيل هنتنجتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويّاً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" وهي بذلك تحقق للدولة فوائد همة يمكن تبيانها على النحو الآتي :

- ١- تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
- ٢- إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.
- ٣- أضحت المشاركة السياسية أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
- ٤- توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته و توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
- ٥- تمثل الإرادة العامة للشعب وتقضي على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة⁽³⁶⁾.

ثالثاً: تعديل بعض المواد الدستورية

من المعروف أن الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب العراقي في عام ٢٠٠٥ فيه الكثير من المشكلات التي يمكن أن تكون محددة لتحقيق التنمية السياسية في العراق فإذا ما أريد لهذه التنمية أن تكون فلابد من اجراء مراجعة شاملة لبعض المواد الدستورية و الافادة من المادة ١٤٢ التي تتيح إمكانية قيام التعديلات الدستورية ولا نريد أن ندخل في المواد التي تحتاج الى تعديلات وانما سوف نشير لبعض منها ، فعلى سبيل المادة الثالثة التي تنص على أن العراق بلد متعددة الأديان و القوميات والمذاهب وانها من وجهة نظر البعض تركز وتؤكد التمايز بين مكونات الشعب العراقي وتعزز من الانعزال القومي والديني. وكذلك الحال بالنسبة للمادة ٤٥ اولاً وثانياً التي تحتوي على تناقض كبير يعيق تحقيق التنمية السياسية مفاده كيف يتم تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وفي الوقت ذاته تنهض الدولة بالقبائل والعشائر؟. ما نريد قوله ان الدستور وجد لينظم الحياة في الدولة لا ان يجعلها تغوص في مشاكل تهدد وحدة الدولة .

رابعاً: تبني سياسة المساواة و الاعتراف

تتضمن سياسة المساواة والاعتراف ثلاثة عناصر أساسية الأول منها المساواة الاقتصادية وهنا يجب على الدولة أن توفر المساعدات المالية والاقتصادية والفنية للمكونات لأنه بنهضة كل مكون من هذه المكونات تنهض الدولة ككل ، اما الثاني منها المساواة السياسية وتنطلق من استيعاب التنوع وتعني توفير درجة من الاستقلالية للمكونات دون تهديد لقومية الدولة وتكاملها لتحقيق هذا الأمر يجب أن يكون مدرج ضمن الدستور في حين يتمثل الثالث منها الاعتراف الثقافي فلو توفرت للمكونات المساواة الاقتصادية والاجتماعية فسينتج من ذلك سهولة ممارستها لطقوسها واعتراف الدولة بعاداتها وتقاليدها مما يحد من الاسباب المؤدية الى الصراع⁽³⁷⁾. وتجدر الاشارة هنا الى ان الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد اكد على الاعتراف بالمكونات العراقية وضمن لها حق ممارسة حقوقها الا ان ذلك يحتاج الى التطبيق العملي .

خامساً: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

لم يشهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ أي وجود لمؤسسات مجتمع المدني الا أنها نشأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأصبح عددها كبير جداً اذ يتجاوز ١٠,٠٠٠ مؤسسة لكنها لم تأخذ دورها الحقيقي في بناء الدولة في العراق كونها مخصصة للنفع الخاص ، وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً امام تحقيق التنمية السياسية، وهنا لابد من الافادة من هذه المؤسسات كونها تمثل العمود الفقري للديمقراطية و يمكن أن تكون عاملاً مهماً في الحد من سطوة الدولة وتسلطها وان تساهم في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في الحياة وحرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية.

سادساً: معالجة التخبط الاقتصادي

ما من شك أن المشكلات الاقتصادية تمثل حجر عثرة أمام التنمية السياسية ، فشيوع البطالة والفقر وازدياد نسبة المحرومين غذائياً يعيق التقدم في مجال التنمية السياسية ، لذا نرى بأن الأمر يتطلب التدخل الحكومي بشكل مباشر في معالجة هذه المشكلات من خلال

الاهتمام والعناية بالفئات الفقيرة والمهمشة ولا سيما محدودي الدخل ، و القضاء على البطالة ، والفقر والتخلص من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل ، فضلا عن ايلاء القطاع الخاص أهمية كبيرة كونه الشريك الرئيس مع القطاع العام في تحقيق التنمية والقضاء على البطالة من خلال تشغيل الطاقة المعطلة ومن ثم زيادة الناتج المحلي .

سابعاً: تحقيق الامن والاستقرار

مر العراق بأزمات أمنية كبيرة ادت إلى غياب الامن الاستقرار وانعدامه لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش على ثلث الأراضي في العراق بعد عام ٢٠١٤ ، الأمر الذي جعل نظر الحكومة ينصرف بالدرجة الأساس الى تحرير الأراضي العراقية واعطائها الاولوية ، وما ان تحررت فان الامر يتطلب اتخاذ خطوات جريئة وسريعة في الوقت تتمثل بالاتي⁽³⁸⁾:

١- بناء القوات والاجهزة الامنية على اسس وطنية وغير جهوية، على ووفق عقيدة تتكرس فيها قيم الانتماء الوطني ، وذلك بتأهيل مناسب، يتناسب مع المهام الموكلة اليها، بما يضمن التزامها باحترام حقوق الانسان، وصيانة كرامة المواطنين، والنهي بما عن اي تدخل في الشؤون السياسية.

٢- ان يستمد منتسبو القوات الامنية المشروعية، والحماية الكاملة في تأدية واجباتهم، من التزامهم في تأديتها بالدستور والقانون.

٣- العمل على اعادة الثقة بين الشعب وبين القوات الامنية وازالة آثار الماضي ومخلفاته.

٤- يقوم عمل الاجهزة الامنية على التوازن بين السلطة والمسؤولية، وتحديد الوظيفة العامة وتوزيع الاختصاصات وعدم تداخلها والسلاسة في القيادة والسيطرة وتوفير الاجهزة اللازمة.

٥- يجب ان تراعي الاجهزة الامنية ممارسة الحكم الرشيد ومبادئه، وحماية العاملين في القوات المسلحة من اي سلوك يؤدي الى استقطابهم من الجهات الاخرى، وتحصين الاجهزة الامنية من الاختراقات والاستقطابات لصالح اي حزب او اي جهة.

الخلاصة:

توصل الباحثون من خلال سير البحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بالاتي :

١- تمثل التنمية السياسية اليوم صمام امان للدول التي تريد ان تحافظ على بقاءها كونها تجعل النظام السياسي في الدولة يتكيف مع المشاكل او التحديات التي تواجهه ويمكن ان تصل به الى مستويات عالية من التقدم من خلال تأسيس بنى او هياكل جديدة وتطوير قيم عصرية تستطيع استيعاب ما يتعرض له النظام السياسي من مشكلات ، والسعي لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة من اجل تحقيق اهداف اجتماعية جديدة.

٢- اصبحت التنمية السياسية موضوعاً من الموضوعات الحساسة التي اخذت تبنائها الدول وقد قطعت شوطاً فيها وجنت ثمارها من حيث تحقيق الرفاهية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لذا يمكن القول انها اصبحت مطلباً ملحاً للدول التي تعاني من تحديات كبيرة مثل العراق .

٣- شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تطوراً بسيطاً في مجال التنمية السياسية ممثلاً بدستور مصوت عليه من قبل الشعب العراقي فب عام ٢٠٠٥ ، وتداول سلمي للسلطة واتساع مساحة الحريات بالمقارنة مع ما قبل ٢٠٠٣. الا ان هذا التطور في التنمية السياسية تعترضه محددات همة يمكن تكون محدداً لما تم انجازه.

٤- تعرض العراق الى تحديات كثيرة لاسيما بعد احتلاله بعد عام ٢٠٠٣ من الولايات المتحدة الامريكية وقد صنف بسبب ذلك بأنه دولة فاشلة او دولة هشة ،ومن هذه التحديات تحديات سياسية وتحديات اقتصادية واجتماعية شكلت محدداً حقيقياً يقف امام تبني التنمية السياسية .

٥- ان تبني العراق للتنمية السياسية في الوقت الحاضر تجعله في مأمن من هذه التحديات وتأخذ به الى بر الامان خصوصاً اذا ما اتبع السبل التي تم عرضها في ثانيا هذا البحث .

المصادر والمواضع:

- (١) صالح بلحاج ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات ، ص ٢ ، متاح على الرابط : www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf
- (2) حساني بو عكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٨-٢٠١٤ ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٣-١٤ .
- (3) دنيا بلعباس ، امينة قويدر بن حامد ، دور التنمية السياسية في ارساء الحكم الرشيد دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة اسطنبول - معسكر - الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ١٥ .
- (4) ريم بن عيسى ، عيمة سمنة سعيدة العاني ، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة ، متوفر على الرابط <http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489> :
- (5) مراد شحات ، لبنى جصاص ، التنمية السياسية : مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ص ٣٧ - ٣٨ .
- (6) التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق ، ص ١٢٥ .
- (7) ريم بن عيسى ، عيمة سمنة سعيدة العاني ، مصدر سابق .
- (8) عائشة عباس ، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس انموذجا ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين - المانيا ، ٢٠١٧ ، ص ١٧-١٨ .
- (9) محمد شطب عيدان الجمعي ، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (١) ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٧-١٣٨ .
- (10) محمود توفيق محمود ، مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالاتها ، رسائل جغرافية ، العدد (١٢٠) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣-٣٤ .
- (11) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، ط ٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص ٩٢ .
- (12) نعيم الظاهر الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٩-٢١٠ .
- (13) رضا السيد سليم محمد ، الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في الاخذات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الاداب جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨ ، ص ٩ .
- (14) مجلة اوراق ديمقراطية ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص ٦-٧ .
- (15) كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٥٦) ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٩ .
- (16) غير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٢٢) ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٥ .
- (17) مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة المشقة دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٨ ، ص ١٧٣ .
- (18) حميد فاضل حسن ، اشكالية الطائفية السياسية في العراق ما بين الاستمرارية والانكفائية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٢) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٤ .

- (19) محمد رشيد صبار ، الطائفية واثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد (٦٧) ، ٢٠١٦ ، ص ٢٤١-٢٤٤.
- (20) احمد عدنان المياي ، الاصلاح السياسي في العراق : معوقات وحلول ، متاح على الرابط : <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/16319>
- (21) وسام حسين علي العيفاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي في بعد عام ٢٠٠٣ ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، ٢٠١٨ ، ص ٩٦-٩٧.
- (22) احمد شكر جود الصيحي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة في المفهوم والاسباب ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد (١٣) ، ٢٠١٨ ، ص ٥٧.
- (23) شيرزاد احمد النجار ، ازمة بناء الدولة في العراق ... الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٤٢٥) ، ٢٠١٦ ، ص ١١-١٣.
- (24) مراد شحمات ، لبنى جصاص ، مصدر سابق ، ص ٤٠-٤١.
- (25) مجموعة باحثين ، الملف الاقتصادي ، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨ ، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ص ٢٦٥-٢٧٠.
- (26) عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهام اصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، الجلد الثامن ، العدد (٤) ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٨.
- (27) ابراهيم الحيدري ، الدولة الريعية الشمولية تجعل السلطة اكثر قوة متماسكاً ٧/ كانون الثاني / ٢٠١٦ ، متوفر على الرابط : <http://iraqieconomists.net/ar/2016/01/06/>
- (28) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٠.
- (29) الامم المتحدة ، العراق التقرير للتنمية البشرية ٢٠١٤ ، الطبعة الاولى ، وزارة التخطيط ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص ٤٨.
- (30) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة ، عفيف الرزازة ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية ، الكتاب الاول ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠-٣٢.
- (31) عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، مجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٢٢) ، ٢٠١٢ ، ص ١٥.
- (32) ياسين سعد محمد البكري ، ميثم عنيدي علي حسين ، الازمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهدين ، العدد (٥٣) ، ٢٠١٨ ، ص ٣٤.
- (33) علي عباس مراد ، مشكلات اعادة بناء الدولة في البلدان العربية (حالة العراق ٢٠٠٣-٢٠١٥) ، الطبعة الاولى ، دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٥٤.
- (34) مروة سامي جودة ، مصدر سابق ، ص ١٩٥-١٩٦.
- (35) مثنى العبيدي ، القبيلة والسياسة في العراق الدور والاتجاه نحو المأسسة ، مجلة آفاق عربية ، العدد (٣) ، مايو ٢٠١٨ ، ص ٢٢٣.
- (36) حميد حسين كاظم الشمري ، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي ، متاح على الرابط : <http://fedrs.com/mag/issue-6-3.html>

- (37) مي مجيب ، الاقليات وبناء السلام .. اي مقاربات انسب للحالة العربية ؟ ، مخلق مجلة السياسة الدولية ، اتجاهات نظرية ، العدد (٢٠٦) ، ٢٠١٦ ، ص ٣٣-٣٤ .
- (38) مروة سامي جودة ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .

